

خطاب التسليم والتسلم

الأخ/ وزير العدل القادم الموقر
الأخت الكريمة الوزيرة/ تهاني علي تور الدبة الموقرة
الأخ الكريم/ أحمد عباس الرزم وكيل وزارة العدل
الأخوات والإخوة رؤساء القطاعات
الأخوات والإخوة رؤساء الإدارات المتخصصة والقانونية
الأخوات والإخوة القانونيون والعاملون بوزارة العدل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

من بديع الصدف أن تتاح لفقير مثلي العمل لمدة عامين تقريباً في وزارة سيادية هامة، وهي وزارة العدل، تعرفت خلالها على كوكبة من العلماء يؤدون واجباتهم بإتقان، تعلمت منهم بعض فنون التشريع، ومرافعات المحامي العام الدستورية والقانونية، ومخاطبة المنتديات الدولية، واطلعت على فنون التفاوض مع إدارات حقوق الإنسان، وتطبيقات المسجل التجاري والملكية الفكرية، وأثر التقنية على تبسيط الإجراءات، والعقود والتوثيق وأثرها على حفظ المال العام؛ وسعينا في المكتب التنفيذي في مسائل النقل والسفر والردود.. أخطأنا وأصبنا، ومن صبر الوزيرة وحنكتها السياسية على السفر وتقبل الرأي وخاصة مع أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني، وتطبيق الفصل بين العمل المدني والجنائي، وذكرني الأخ الوكيل بطيبته وصبره على ما يناله، وتعلمت أخيراً وليس آخراً من مجلس تنظيم مهنة القانون كيف يبذلون الجهد والوقت، وسعينا في مسائل أخرى كثيرة أرجو أن أكتب عن هذه التجربة ومن ما لم أذكره في هذا الخطاب قريباً بإذن الله.

أعزائي .. اسمحوا لي وأنا أغادر دار العدل العامرة أن أثبت بعض همومي، علها همومكم وتسعون إلى تحقيقها:

أولاً: ما زالت جهات في الدولة لا تؤمن بسيادة حكم الدستور والقانون، الذي جعل من وزير العدل والوزارة مستشار الدولة والذي يظهر عنها في المحاكم ويوثق لها العقود والاتفاقيات ويصوغ لها التشريعات.

ثانياً: لقد بذلت لجان إصلاح القوانين وإدارة التشريع جهوداً جبارة لتنفيذ برنامج الدولة في الإصلاح، إلا أن هناك مشروعات قوانين أجازت من مجلس الوزراء، مثل الإجراءات المدنية، والجنائي وما زالت قابعه هناك، أرجو أن تحرك للمجلس الوطني.

ثالثاً: للمجمع الفقهي دور رائد بموجب قانونه في البحث والاجتهاد الجماعي وتحديد الخيار للحاكم، وهو المسؤول عن تحديد الخيار، إلا أن المجمع قد حاول أن ينضد بهذا الدور.

- رابعاً: استعجال استكمال مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية الاستقامة ومكافحة الفساد ومجلس الخبرة وقيام إدارة شؤون المستشارين.
- خامساً: العمل على تعديل التشريعات بعد صدور الدستور وإثبات دور وزارة العدل مع مجلس الوزراء في مسائل تسليم المجرمين وغيرها.
- سادساً: الوجود الفعلي لوزارة العدل في معهد العلوم القضائية والقانونية نائباً عن مدير المعهد والهيكل وتفعيل البرامج وتدريب المستشارين في مداخل الخدمة والتدريب المستمر والتخصصي والمشارك.
- سابعاً: المستشارون المساعدون الجدد وتدريبهم لنيل الزمالة من المعهد وتدريبهم عملياً، فالقضاء والعدل صنعة.
- ثامناً: هناك طلبات مقدمة من متظلمين من عدم الترقية وطلب ترقية رئيس قطاع أمام السيد رئيس الجمهورية.
- تاسعاً: تفعيل دور الجمعية الخيرية للمستشارين القانونيين والعمل على قيام الدار الجديدة على شارع النيل واستثماره.
- عاشراً: بخصوص برج العدل الجديد، فأرجو أن تكفل الجهود التي بذلت للحصول عليه بالاهتمام بتهيئته التهيئة اللازمة ومتابعة أعمال الصيانة حتى النهاية، وأنا على التزام بمتابعة التكييف المركزي الذي سوف تصل أسبيراته من أمريكا قريباً جداً، وذلك لضمان انتقال الإدارات المتفق عليها للبرج لممارسة أعمالهم بالصورة المثلى.
- حادي عشر: وأختتم بتحليفكم بالله العمل على حوسبة وتقنية العمل في جميع الإدارات بالوزارة لتحسين الأداء وبيئة العمل وتخفيفاً على المواطن وتسهيل معاملاته، وقطعاً ستجدون في وزارة الاتصالات والمركز القومي للمعلومات كل المعينات بإذن الله.
- أعزائي أطلت عليكم، والحديث ذو شجون، وبإذن الله لن تنقطع الصلة بكم فقد تعرفت عليكم وبإذن الله تمتد العلاقة بيننا وداً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



أخوكم الكبير

عوض الحسن النور